الوضع في اليمن

مستجدات الأزمة – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

14 أبريل/نيسان 2015

السياق العملياتي

منذ عام 2011، اتسمت عملية الانتقال السياسي الهشة في اليمن بالاقتتال الداخلي بين الأطراف، والذي بدأ يتكشف جديًّا في سبتمبر/أيلول 2014. ويشهد الوضع الأمني تدهوراً كبيراً ومستمراً منذ آذار/مارس الماضي، عندما اندلعت الاشتباكات جنوبَ البلاد. وازداد الوضع سوءاً في 26 مارس/آذار حين بدأت الضربات الجوية. وخلال الأسابيع الثلاثة الماضية، تسببت الغارات الجوية والاشتباكات بانقطاع التيار الكهربائي، وبنقص في الوقود والقمح، والسلع الأُخرى بما فيها الأدوية. وقد أدى ذلك إلى نزوح داخلي واسع النطاق، وشلل في أنظمة النقل، وتقويض الخدمات العامة كالمستشفيات والمدارس ومحطات توليد الطاقة الكهربائية.

وأفضى تفاقم الأزمة في اليمن إلى ارتفاع مستويات النزوح الداخلي في مختلف المحافظات. ولكن يصعب تحديد حجم النزوح بسبب صعوبة الوصول، والعنف العشوائي، وهشاشة الوضع ككل. يغادر بعض الناس المراكز الحضرية الكبرى ويعودون إلى المناطق التي يتحدرون منها والتي لم يطاولها القتال. ويقيم كثير من النازحين داخليًا مع أقاربهم أو مع عائلات مضيفة في بيوت مستأجرة أو مهجورة ومنهم من لجأ إلى المدارس. وتفيد منظمات المجتمع المدني أن الكثير من الأسر النازحة ترأسها نساء ضعيفات.

وقد ألحق الصراع الضرر بـ18 محافظة من أصل 22 في اليمن؛ وتشهد المحافظات داخلها وعبرها موجات نزوح داخلي وتحركات للاجئين والنازحين، بما في ذلك عودة البعض إضافة إلى تحركات ثانوية. فكثيرة هي المدن والمراكز الحضرية التي تستضيف عائلات نازحة داخلياً. على سبيل المثال، استقبلت مدينة صعدة وحدها أكثر من 2,500 عائلة نازحة من حيدان، ومجز، وساقين. وتنتقل عائلات أُخرى إلى صعدة، وحجة، وصنعاء. ويشهد شركاء المفوضية أيضًا زيادة في أعداد اللاجئين العائدين إلى مخيم خرز حيث الخدمات الأساسية لا تزال متوفرة. وكانت هذه العائلات مقيمة في المخيم وقد انتقلت إلى مناطق حضرية منذ بعض الوقت. إلا أن الوتيرة التي نما فيها الصراع دفعتهم إلى العودة إلى مخيم اللاجئين خوفًا على سلامتهم، وللحصول على الخدمات الأساسية. وتراقب المفوضية وشركاؤها الوضع للتأكد من الاتجاهات المحتملة المتعلقة بالنزوح من المخيم وإليه.

الصورة: عاملة في اتحاد نساء اليمن، وهو أحد شركاء المفوضية، تجري مقابلة مع نازح داخلياً فر من عدن إلى منطقة خنفر في محافظة أبين. وهنا، يُسأل الواصل الجديد عن حجم أسرته، والمنطقة التي يتحدرون منها، واحتياجاتهم الحالية، وتفاصيل فرارهم. غادرت هذه العائلات مصطحبة عددًا قليلًا من احتياجاتها وتم إيواؤها في مدرسة في منطقة خنفر. مركز نساء اليمن، فرع أبين، 8 أبريل/نيسان.

الاستجابة في اليمن

تواصل المفوضية عملياتها داخل اليمن من أجل حماية 250,000 لاجئ ومساعدتهم (معظمهم صوماليون مع عدد أقل من الإريتريين، والإثيوبيين، والعراقيين والسوريين)، و330,000 يمني نازح بسبب موجات سابقة من العنف، خصوصًا في الشمال، وآلاف الأشخاص الآخرين الذين تضرروا من جراء التصعيد الأخير في أعمال العنف.

يوجد في البلاد حالياً قرابة 115 موظفًا محليًا من المفوضية، يبذلون الجهود مع المنظمات غير الحكومية الشريكة لتقديم الخدمات الطارئة الأساسية إلى اللاجئين والنازحين داخلياً، على الرغم من المعوقات التي يطرحها الوضع الأمني والنقص في الوقود. وقد نقلت المفوضية جميع الموظفين الدوليين الاثنين والثلاثين من اليمن بصورة مؤقتة؛ وأنشأت المركز العملياتي لليمن في عمان، الأردن.

وفي ضوء الأزمة الآخذة في الانتشار، أُعيد توجيه عملية وضع برامج اللجوء نحو المساعدة الطارئة والخاصة بإدامة الحياة للأشخاص الضعفاء. وقد عُزز رصد الحماية من خلال قادة اللاجئين والخطوط الساخنة. ويستمر توفير الرعاية الصحية، وتعبئة المجتمع، والمساعدة للاجئين الضعفاء، وحماية الأطفال والاستجابة لمشكلات العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، إلا أنه تم تعليق بعض دورات التدريب المهني، وإغلاق معظم المدارس العامة حيث يتلقى الأطفال اللاجئون التعليم.

يستمر توزيع الغذاء وتأمين الرعاية الطبية في مخيم خرز، جنوب اليمن، الذي يستقبل حوالي 18,000 لاجئ صومالي، كما أن المدرسة الابتدائية مفتوحة. وقد شهدت المفوضية على انتقال أكثر من 2,000 لاجئ من المناطق الحضرية إلى المخيم، وتوفر لهم المأوى والمساعدات الأُخرى. ومن خلال الوصول إلى اللاجئين الضعفاء، تُقدم مشورة الحماية، حتىَّ في الأماكن التي تكون فيها المكاتب مغلقة، عبر الهاتف والبريد الإلكتروني.

وتواصل المفوضية تنسيق مجموعتين رئيسيتين، وهما المأوى/تنسيق وإدارة المخيمات/المواد غير الغذائية والحماية. ينشط شركاء المجموعات في تنفيذ عمليات تقييم الاحتياجات سريعاً لأوضاع النازحين داخليًا في المناطق التي يمكن الوصول إليها. وقد أُجريت التقييمات الخاصة السريعة وكانت إحدى النتائج أن بعض الأسر لا تملك إمكانية الانتقال إلى مناطق أكثر أمنًا بسبب النقص في الموارد المالية. في حين تمكنت أسر أخرى من إيجاد مأوى في المباني العامة مثل المدارس والمستشفيات، وأقامت أخرى كثيرة لدى الأقارب أو في مجتمعات مضيفة، أو قامت باستئجار منازل. ولكن، مع تزايد النزوح وارتفاع كلفة البضائع والسلع نظرًا إلى ندرتها، فإن الحاجة إلى المأوى والأمور الضرورية لإدامة الحياة مثل البطانيات والفرش ستزيد بشكل ملحوظ.

وتملك المفوضية مخزونًا يكفي 5,000 أسرة على الأقل في البلاد. وتدعو الحاجة إلى المزيد من المواد لمساعدة النازحين الجدد.

الصورة: أُنشئ مخيم مركزي في جيبوتي نتيجةً للصراع في اليمن. واعتبارًا من 10 نيسان/أبريل، تم إيواء 325 شخصًا من جنسيات مختلفة في المخيم، حيث نُصبت 70 خيمة. يقع مخيم مركزي على بعد حوالي أربعة كيلومترات من أوبوك، مركز العبور حيث يتم استقبال الوافدين الجدد الذين يطلبون اللجوء في جيبوتي. المفوضية، جيبوتي/10 أبريل/نيسان.

المغادرة من اليمن

تشعر المفوضية بقلق بالغ أيضاً إزاء المخاطر التي تواجه أولئك الفارين من اليمن عبر البحر الأحمر وخليج عدن، حيث لا توجد عمليات بحث وإنقاذ. وطوال الأيام العشرة الماضية، وصل أكثر من 1,300 شخص إلى جيبوتي ومناطق الحكم الذاتي في بونتلاند وأرض الصومال (الصومال)، هربًا من العنف المتصاعد في اليمن. وصل غالبيتهم في قوارب إلى موانئ أوبوك في جيبوتي، وبربرة وليغاياها (أرض الصومال)، وبوصاصو (بونتلاند).

ومن بين الذين وصلوا إلى جيبوتي، استقبلت المفوضية 344 يمنياً وعدداً غير معروف من الأشخاص من جنسيات أخرى فروا أو تم إجلاؤهم. عند وصولهم، يحصل اللاجئون على مأوى في مركز العبور في الرحمة، أو في مركز رياضي قريب حيث يتم تسجيلهم ويخضعون للفحوصات الطبية

واللقاحات قبل نقلهم إلى المخيم الجديد في مركزي. ويقدر أن يصل عدد الوافدين في الأشهر الستة المقبلة، بحسب التخطيط الاحترازي الذي تجريه المفوضية، إلى 30,000 شخص.

وفي الصومال، وصل حوالي 1,000 شخص إلى بونتلاند وأرض الصومال، بمن فيهم 155 مواطناً يمنياً. غالبية الوافدين صوماليون، معظمهم من بونتلاند، وقد عادوا إلى مناطقهم الأصلية. ويحصل الوافدون الجدد على الغذاء والماء، ويخضعون للفحوص الصحية والطبية. وبحسب التخطيط الذي تجريه المفوضية يتوقع وصول عدد الوافدين إلى الصومال إلى 100,000 شخص في الأشهر الستة المقبلة.

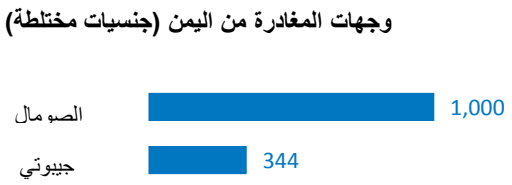

موقف المفوضية من العودة إلى اليمن

في 9 نيسان/أبريل، أصدرت المفوضية بياناً تشرح فيه موقفها من العودة إلى اليمن. وقد لخص البيان الوضع وأشار إلى أن "المفوضية تدعو الدول إلى السماح للمدنيين الفارين من اليمن بدخول أراضيها نظراً لأن الوضع في اليمن ما زال متقلباً ومضطرباً، كما وتوصي الدول بوقف الإعادة القسرية لمواطني اليمن أو المقيمين فيها بصفة اعتيادية." وموقف المفوضية من العودة إلى اليمن متوفر على الرابط التالي:

http://www.refworld.org/docid/5523fdf84.html

التنسيق

ستكون المفوضية شريكاً في "النداء العاجل" الذي يقوم بإعداده الزملاء في المفوضية في اليمن بالتنسيق مع وكالات إنسانية أُخرى، ومع الشركاء على الأرض، والزملاء في جنيف، وأولئك الذين نُقلوا إلى عمّان، (المركز العملياتي). وسيتم في الأيام المقبلة إدراج احتياجات إضافية لأولئك المغادرين من اليمن.

معلومات الاتصال:
جيسيكا هيبا، مسؤولة إعداد التقارير، hyba@unhcr.org، رقم الهاتف 3790 446 79 41+
وندي رابيورت، كبيرة مسؤولي العلاقات الخارجية، rappepor@unhcr.org، رقم الهاتف الخلوي 8993 739 22 41+

الروابط:
http://www.unhcr-arabic.org/552a4b836.html#_ga=1.38076323.1290573562.1425983077